اثر انخفاض سعر النفط في الاسواق العالمية على الاقتصاد العراقي

م.د. ايناس محمد رشيد

الجامعة العراقية – كلية القانون والعلوم السياسية

The impact of the decline in the oil price in the global markets on the Iraqi economy

Dr : Inas Mohammed Rashid
College of Law
Al - Iraqia University

الملخص

يمتلك العراق ثروة نفطية كبيرة، تمثل الرافد الرئيسي لإيرادات الدولة في تمويل الموازنة العامة، غير ان الانتاج النفطي وعلى مدى عقود مضت كان لا يتناسب مع الاحتياطيات النفطية الضخمة التي يمتلكها، وفي ظل تقادم البنى التحتية وافتقارها للتكنولوجيا الحديثة وفخامة الاموال التي يتطلبها النهوض بواقع القطاع النفطي وتطوير حقوله النفطية، لجأ العراق الى خوض جولات عقود التراخيص لجذب استثمارات الشركات النفطية الاجنبية لقطاعه النفطي، في محاولة لمعالجة اختلالات هذا القطاع فضلا عن تحقيق زيادة في القدرات الانتاجية والتصديرية من النفط الى الاسواق العالمية لتحقيق العوائد المالية التي يحتاجها العراق.ان الاعتماد على العوائد النفطية بشكل اساسي في ظل غياب سياسة اقتصادية ومسار تنموي قادر على النهوض بواقع قطاعاته الاقتصادية عمق من الاثار السلبية لصدمات تذبذب اسعار النفط في الاسواق العالمية على كافة الاصعدة.

Abstract: -

Iraq has a large oil wealth, which represents the main tributary of state revenues in financing the public budget. However, oil production over the past decades was not commensurate to its huge oil reserves and in light with the obsolescence of infrastructure and lack of modern technology and the magnitude of the money required for the advancement of the oil sector and the development of oil fields. Iraq has resorted to contest the rounds of licensing contracts to attract foreign investment oil companies to its oil sector in order to address the imbalances in this sector as well as to achieve an increase in the production capacity and an export of oil to the global markets to accomplish the financial returns needed by Iraq. The dependence on oil revenues, mainly in the absence of economic policy and the pathway of development that is able of advancing its economic sectors, has led to an increase in the depth of the negative effects of shocks, fluctuating of oil prices on world markets at all levels.

المقدمة

مما لا شك فيه ان الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها العراق منذ ثمانينات القرن الماضي الى الان عمقت من تخلف قطاعاته الاقتصادية وتمدير قاعدته الانتاجية وتشوه هيكله الاقتصادي وعجز في موازنته الحكومية وارتفاع معدلات البطالة وازدياد الفقر وانتشار الفساد، فضلا عن تخبط في السياسة الاقتصادية وفشل خطط التنمية لتحقيق الاهداف الموسومة رغم الامكانات المالية لتحقيق ذلك، بخاصة بعد عام ٢٠٠٣ ورفع العقوبات الاقتصادية وانفتاح الاقتصاد العراقي على الاقتصاد العالمي وما لحق ذلك من ارتفاع اسعار النفط في الاسواق

العالمية الى اعلى مستوى لها في التاريخ ليصل سعر البرميل الى اكثر من (١٤٠) دولار ادت الى تحقيق فوائض نفطية خارج نطاق احتياجات الموازنة العامة، كان من الممكن توظيفها في تصحيح مسار الاقتصاد العراقي، حيث لازال النفط يساهم بما يزيد عن ٩٠% من الصادرات العراقية الى الخارج، والمصدر الرئيسي للإيرادات العامة بالرغم من الثروات والبشرية والطبيعية المتنوعة التي يمتلكها العراق الا ان تحديات سياسية واقتصادية كبيرة تحد من القدرة على استغلالها وبذلك سيبقى القطاع النفطي له الحصة الاكبر في الاهمية على مدى عقود قادمة.**مشكلة البحث:** في ظل ريعية الاقتصاد العراقي يمثل النفط الخام المورد الرئيس للموازنة العامة في العراق بالتالي فإن انخفاض اسعاره في الاسواق العالمية له انعكاساته السلبية على كافة مفاصل اقتصاده.**فرضية البحث:** ان اعتماد سياسة نفطية فاعلة وتنفيذ خطط تنموية شاملة تسعى لتطوير القطاع النفطي جنبا الى جنب باقي القطاعات الاقتصادية يحد من تأثر الاقتصاد العراقي بهزات انخفاض الاسعار وتبعاته.

هدف البحث: الوقوف على واقع القطاع النفطي في العراق وتوضيح دور منظمة اوبك في الحد من تقلبات اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية.

المبحث الاول
النفط بين الطلب والعرض العالمي

يتميز النفط بكونه مصدر الطاقة الاكثر انتاجات واستهلاكها رغم كونه من الموارد الاقتصادية النادرة، والتي لها فترة زمنية محددة للنضوب تعتمد على مقدار الاحتياطي النفطي العالمي لهذه السلعة، فضلا عن حجم الاستهلاك العالمي خاصة ان هذه السلعة دخلت في تغذية العملة الصناعية بفضل استخداماتها المتعددة، بالرغم من وجود البدائل الا انها لا توازي المواصفات الفنية التي يمتلكها النفط.وسنحاول في هذا المبحث توضيح الطلب المتنامي على النفط مقارنة بعرضه وتأثره بتغيير الاسعار المستمر فضلا عن مكانة اوبك ودورها في حماية مصالح اعضائها.

المطلب الاول سوق النفط العالمية وتداعيات تذبذب الاسعار

يمثل سوق النفط عرض النفط الخام والطلب عليه واللذان بدورهما يحددان سعر النفط، لكن الامر بالنسبة لسلعة النفط ليس كما لأي سلعة اخرى فهو يخضع لعدد من المتغيرات والظروف والسياسات التي تتحكم بإنتاجه والطلب عليه، من سياسات الدول النفطية المنتجة ومقدار المخزون الاحتياطي وتأثير الشركات الاحتكارية، ودور المضاربة، وتشير البحوث والدراسات ان المعروض العالمي لمصادر الطاقة ومنها النفط في تزايد مستمر ففي عام (٢٠١٠) كان المعروض من النفط

الخام عالميا (٨١,٠١) مليون برميل، ليصل الى (٨٩,٧) مليون برميل في عام (٢٠٢٠) وكما يتوقع ان يصل العرض الى (٩٧,٨) في عام (٢٠٣٥).(opec, 2012, p.(46-57) وان مصادر عرض النفط هي: (خضير، ٢٠١٤، ص٢٧٦)

١- منظمة الاوبك التي تسيطر على ٤٠% من الانتاج العالمي للنفط.

٢- اما النسبة المتبقية اي ٦٠% فهي تتقسم ٩٠% منها على عشرين دولة منتجة للنفط اما ١٠% المتبقية فهي تقسم على اربعين دولة تنتج قدرا ضئيلا من النفط الخام عالميا.وفيما ورد اعلاه يتضح هيمنة الدول الاعضاء في الاوبك على انتاج وتصدير النفط والتأثير في حجم المعروض العالمي، وتعد الولايات المتحدة المستهلك الاول فهي تستهلك ربع الانتاج العالمي المقدر بـ ٨٠ مليون برميل اي نسبة ٢٥% من الانتاج العالمي للنفط (السباهي، ٢٠١٢، ص ٢). كمان ان طلب قطاع النقل فقط يمثل ٤% من حجم الانتاج العالمي لضخامة مصادر الطاقة التي يعتمد عليها هذا القطاع الهام.في ضوء الطلب والعرض العالمي المتنامي على النفط فإن اسعار النفط في الاسواق العالمية شهدت عدم استقرار وتقلبات متأثرة بعوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية تمثلت بالأزمات الاقتصادية والحروب والاضطرابات السياسية التي انعكست على تذبذب اسعار النفط وتداعياتها السلبية على اقتصاديات الدول المنتجة وبخاصة الريعية منها.ولو لاحظنا تطورات اسعار النفط خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣) لوجدناها انه من (١٩٩٠-١٩٩٩) كانت اسعار النفط تتراوح بين (١٥-٢٠) دولار كان التغير في سعر برميل النفط عالميا يتغير بحدود طفيفة، اما بعد عام ٢٠٠٠ فقد شهدت اسعار النفط ارتفاعات الى ما يقارب ٢٧ دولار للبرميل إثر تزايد الطلب العالمي على النفط.والقفزة الاعلى في اسعار النفط في الاسواق العالمية بدأت منذ عام ٢٠٠٥حيث قفزت الاسعار الى أكثر من ٥٠ دولار للبرميل ليستمر بالارتفاع الى عام ٢٠٠٨ ولينخفض في الربع الاخير من العام نفسه بسبب الازمة المالية العالمية ليرتفع بعدها سعر النفط عام ٢٠٠٩ من خلال دور دول الاوبك الالتزام بحصص الانتاج للمحافظة على مكانتها في السوق النفطية وضمان الحفاظ على اسعار النفط في النطاق السعري الذي تستهدف الاوبك الحصول عليه. وكما موضح في الجدول التالي.

جدول (١)

التطور في سعر النفط الخام للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

السنة	سعر النفط	السنة	سعر النفط
١٩٩٠	٢٢,٣	٢٠٠٣	٢٨
١٩٩١	١٨,٩	٢٠٠٤	٣٦,٧
١٩٩٢	١٨,٦	٢٠٠٥	٥٠,٧

١٩٩٣	١٦,٢٩	٢٠٠٦	٦١,٩
١٩٩٤	١٥,٧٢	٢٠٠٧	٧٠,٨
١٩٩٥	١٦,٩٧	٢٠٠٨	٩٥
١٩٩٦	٢٠,٣	٢٠٠٩	٦١,٦
١٩٩٧	١٩,١	٢٠١٠	٧٨,١
١٩٩٨	١٢,٠٣	٢٠١١	١٠٣,٥
١٩٩٩	١٧,٥	٢٠١٢	١٠٧,٦
٢٠٠٠	٢٧,٧٢	٢٠١٣	٨٤,٦
٢٠٠١	٢٣,٣٢		
٢٠٠٢	٢٤,٤٧		

OPEC, Annual Statistical Bulletin, Austria, Several Issues, www.opec.org.

الجدول السابق وضع التطور الذي حدث في اسعار النفط والاتجاه نحو الارتفاع في السوق النفطية الا ان ذلك وان دل على تنامي الطلب والعرض غير انه لم يصاحبه نمو الاقتصاد العالمي، حيث اجرت وكالة الطاقة الدولية دراسة بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وذلك عام (٢٠٠٤) حيث بينت الدراسة ان زيادة قدرها ٤٠% في اسعار النفط يؤدي الى انخفاض في الناتج الاجمالي العالمي بنسبة (١%) بالرغم من ان ارتفاع الاسعار منذ عام (٢٠٠٢) وصل الى ما يقارب (٥٠٠%) الى انه ادى الى انكماش الاقتصاد العالمي، على الرغم من تدفقات صناديق الاستثمارات واستخدام النفط للتحوط من انخفاض الدولار مما ساهم في ارتفاع اسعار النفط تبعا للتدفقات الاستثمارية على النفط مقارنة بانخفاضها في مجالات اسواق الاسهم العالمية واسعار الفائدة المتدنية. (تقرير دائرة الاقتصاد والبحوث في جدوى الاستثمار).

المطلب الثاني دور سياسة الاوبك (الدول المصدرة للنفط) النفطية

برزت منظمة الاوبك على الساحة الاقتصادية في ايلول ١٩٦٠ بناءً على استجابة خمس دول هي (فنزويلا، السعودية، العراق، إيران، الكويت) والتي تقرر تأسيس منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (الاوبك) التي ترى في الحلف النفطي مصدر قوة لها في مواجهة سياسات شركات النفط الاجنبية وسيطرتها على الانتاج والاسعار وعدم التزامها بالاتفاقيات الموقعة مع الدول المنتجة والتلاعب بأسعار نفطها. (الصرن، ٢٠٠١، ص ٢٩٥).ويتمثل دور الاوبك في اقامة مشاورات

دورية بين الدول الاعضاء بهدف تنسيق وتوحيد سياساتها النفطية لضمان مصالح الاعضاء، فضلا عن ضمان استقرار اسعار النفط عالميا من خلال محاولتها تحديد حجم الانتاج النفطي وتضم اوبك حاليا أحد عشر دولة بعد ان انضمت اليها كل من (ليبيا، نيجريا، قطر، الامارات العربية المتحدة، الجزائر، اندنوسيا). (سباهي، ٢٩٢، ص ١٠).تلعب اوبك دورا محوريا في تلبية الطلب العالمي على النفط حيث قدرت مساهمتها النفطية في عام ٢٠١٠ بما نسبة ٤١,٨ من الانتاج العالمي، وقدرت احتياطاتها النفطية للعام نفسه ٨١,٣% في الاحتياطيات العالمية. (مخلفي، ٢٠١٤، ص ٤). وقد قدرت احتياطيات السعودية كأكبر احتياطي نفطي في العالم بحدود (٢٦٤,٣٠) مليون برميل في عام (٢٠٠٧) مقارنة بعام ٢٠١٣ الذي قدرت احتياطيات السعودية المؤكدة من النفط (٢٦٦,٠١) مليون برميل تليها كل من كندا، إيران، العراق. (صندوق النقد العربي، ٢٠١٤، ص ٣٧٨).

والجدول رقم (٢) يوضح الاحتياطيات المؤكدة لبعض دول الاوبك لعام ٢٠١٣

مليون برميل

الدولة	الاحتياطي
السعودية	٢٦٦,٠١
ايران	١٥٧,٣٨
العراق	١٤٥,٤٠
الامارات العربية المتحدة	٩٧,٨٦
الكويت	١٠٢,٠١

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٤، الامارات، ابو ظبي، ص ٣٨٧.في ظل الاحتياطيات الكبيرة التي تمتلكها دول الاوبك فضلا عن انخفاض تكاليف الانتاج للبرميل الواحد الى ما دون (٢) دولار فأن التراجع المتوقع في الامدادات المستقبلية للنفط الخام للدول غير الاعضاء في اوبك للأسواق العالمية، سيبرز الدور الحيوي الذي تلعبه اوبك في توفير الامدادات حيث شكلت هذه الامدادات ما نسبة (٤٧,١%) من اجمالي امدادات النفط لعام (٢٠١٣) لتصل عام (٢٠١٦) الى (٥١%) يستمر حجم الامدادات في التزايد والتوقع بأن تصل عام (٢٠٢٥) الى ما نسبة (٥٤%) وعام (٢٠٣٠) الى نسبة ما يقارب (٦٠%) من مجمل المعروض النفطي (الزيتوني، ٢٠١٦، ص ١٠٩).كما تتراوح توقعات اوبك لحجم الطلب على النفط في عام (٢٠٣٠) بحدود (٩٢,٨-١١٣,٩) ميلون برميل يوميا. (المشهداني، ٢٠١٦، ص ١٠٩).

تمتلك اوبك سياسة واضحة المعالم لتحديد سقوف الانتاج للمحافظة على اسعار نفطها في الاسواق العالمية، رغم صعوبة ذلك الاختلاف الطاقة الانتاجية وحجم الاحتياطي للدول الاعضاء

ولو تتبعنا سياسة اوبك منذ تأسيسها نجد ان خلال العشر سنوات الاولى اي خلال عقد الستينات لم يكن لأوبك اي دور ولا أي إثر لسياسة او الية معتمدة ولكن منذ عقد السبعينات الى وقتنا الحاضر تنامى دور اوبك واصبحت سلة اوبك المتكونة من النفط الخام لأعضائها مكانتها البارزة في السوق النفطية وتتكون سلة اوبك من: (المشهداني، ٢٠١٦، ص ١٢٣).

١- السدرة الليبي.
٢- العربي الخفيف السعودي.
٣- مزيج الصحراء الجزائري.
٤- البصرة العراقي.
٥- الخام الكويتي.
٦- موريان الاماراتي.
٧- البحري القطري.ودائما ما تسعى اوبك لحماية مصالح اعضائها الى تخفيض حجم الانتاج النفطي للحد من تأثير تذبذب الاسعار وبخاصة في حالة الانخفاض وتأثير ذلك على اقتصادياتها وبرامجها التنموية والاستثمارية.

المبحث الثاني
السياسة النفطية العراقية

مما لا شك فيه ان العوائد النفطية هي المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة غير ان الظروف السياسية والاقتصادية فضلا عن الدمار والاعمال الارهابية التي اصابت كافة القطاعات الاقتصادية بشكل عام والقطاع النفطي كان أكثر القطاعات تضررا بسبب ما اصاب منشأته وحقوله وشبكات انابيب التصدير من دمار وتخريب وسرقات انعكست على قدراته الانتاجية والتصديرية والتي لا تتناسب مع احتياجات الدولة المالية ولا مع حجم الاحتياطيات التي يمتلكها العراق وسنحاول في هذا المبحث استعراض توجهات السياسة النفطية من خلال محورين:الأول: قوانين الاستثمار وتراخيص الاستخراج للنفط الخام من قبل الشركات الاجنبية النفطية.والثاني: تسليط الضوء على الانتاج الفعلي للحقول النفطية ومقدار مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.

المطلب الاول قوانين الاستثمار وتراخيص الاستخراج للنفط

في ظل ضخامة القطاع النفطي وامكانياته، فإن السياسة النفطية المعتمدة من قبل الحكومة لا بد ان تعزز من مكانة النفط العراقي في السوق النفطية، وفي هذا الإطار فإن سياسة وزارة النفط تسعى لتحقيق جملة من الاهداف أبرزها: (مرزوك، ٢٠١٥، ص ٣٧).

- وضع سياسة نفطية متوازنة في تحقيق الاستغلال الامثل للثروة النفطية لتوفير الالتزامات المالية للدولة لتمويل خطط التنمية مع مراعاة المحافظة على هذه الثروة.
- الحصول على سعر عادل للنفط الخام العراقي في الاسواق العالمية.
- تعزيز مكانة العراق في المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية ذات العلاقة بالمجال النفطي مثل منظمة الاوبك والاوابك.
- تأمين احتياجات السوق النفطية من المشتقات النفطية والغاز.
- تكوين صناعة نفطية وطنية قادرة على دعم الاقتصاد الوطني من خلال استثمار النفط وتصديره.

وفي هذا الإطار فلا بد من استعراض قوانين وعقود الاستثمار والتي يمكن توضيحها كالآتي:

١) نظام او قانون الامتياز والذي على اساسة عقدت الدولة اتفاقية مع شركة نفط العراق والتي بموجبها حصلت الحكومة العراقية على (٥٠%) من ايرادات وعوائد النفط الخام المصدر، فضلا عن استلام ما يزيد عن (١٢,٥%) من الانتاج الصافي الذي يمكن للحكومة العراقية بيعه بالسعر الذي ترغبه اما قبل هذه الدول الاوربية والولايات المتحدة فضلا عن مصالح وشركاتها الاحتكارية، (صالح، ٢٠١٣، ٢٢٧).

٢) قانون (٨٠) لسنة ١٩٦١: جاء هذا القانون لتقليص نفوذ الشركات النفطية الاحتكارية التي كانت تتحكم بالإنتاج الى ما نسبة (٠,٥%) من مساحات الامتياز النفطية ويمثل هذا القانون حجر الاساس للسيطرة الوطنية على الثروة النفطية فقد شهد عام ١٩٦٤ انشاء شركة النفط الوطنية العراقية التي قامت بتنفيذ المرحلة الاولى من عملها في حقل شمالي الرميلة. (خنجر، ٢٠١٦، ١٥٨).

٣) قرار تأميم النفط لسنة ١٩٧٢: جاء قرار التأميم في ظل تأزم العلاقات بين الحكومة العراقية والشركات الاحتكارية التي مارست الضغط المالي على الحكومة لتحقيق مصالحها من خلال تقليل الانتاج من النفط الخام الامر الذي ادى تخفيض عائدات الدولة الامر الذي استوجب من الحكومة بعد فشل المفاوضات الى القيام بقرار التأميم، ليتم الاعتماد بشكل اساس على الكوادر الوطنية في انجاز كل ما يتعلق باستكشاف واستخراج وانتاج وتصدير النفط الخام، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاع اسعار النفط الخام الذي واكبه زيادة في انتاج النفط الخام من (١,٩٢) مليون برميل عام ١٩٧٣ الى (٣,٧٢) مليون برميل عام ١٩٧٩. (فرانس، ٢٠٠٦، ١٣٦-١٣٧).

٤) اتفاقية مذكرة التفاهم لعام (١٩٩٦): في ظل الحروب التي خاضها العراق في الثمانيات والتسعينات وعقوبات الحصار الاقتصادي، تم توقيع مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء والدواء.

٥) في عام (١٩٩٧) تم توقيع مشاركة مع شركات اجنبية منها شركة الواحة الصينية لتطوير حقل الاحدب، وشركة لوك اويل الروسية لتطوير حقل غرب القرنية، الا ان هذه العقود لم تنف

وبعد عام ٢٠٠٣ قامت الحكومة العراقية بانتهاج سياسة نفطية جديدة تتمثل بالإعلان عن جولات تراخيص مع الشركات النفطية الاجنبية للحقول العملاقة المنتجة والحقول المكتشفة وغير المطورة وتصنف الحقول النفطية تبعا لحجم احتياطاتها الى ستة اضعاف. (الجلبي، ٢٠٠٩، ص ٤٠٣).

١- الحقول فوق العملاقة وهي: حقل الرميلة، مجنون، غرب القرنة، كركوك، الزبير، شرق بغداد والتي تبلغ احتياطها النفطي ما يقارب (١٣٣,٨٨٥) مليار برميل ويعد حقل غرب القرنة ثاني أكبر حقل نفطي في العالم.

٢- الحقول النفطية العملاقة: وهي حقل الناصرية، وارطاوي، الحلفاية، بلد، باي حسن، القيارة، الاحدب، جوان، والتي يبلغ احتياطيها (٢٩,٨٨٦١) مليار برميل.

٣- الحقول النفطية الكبيرة جدا: والتي يبلغ احتياطيها (٧,٣٢٢) مليار برميل.

٤- الحقول النفطية الكبيرة: والتي يبلغ احتياطيها (٤,٣٠١) مليار برميل.

٥- الحقول النفطية المتوسطة: التي يبلغ احتياطيها (٠,٥٩٢) مليار برميل.

٦- الحقول النفطية الصغيرة: وتكون احتياطاتها النفطية ما يقارب (٥٠٠) ألف برميل.

وفي اطار الثروة النفطية التي يمتلكها العراق كما اوضحنا سابقا فإن الاعلان عن جولات تراخيص ادى الى تهافت الشركات النفطية للحصول على العقود النفطية والغازية حيث خاض العراق جولتين للتراخيص فيما يتعلق بحقول النفط الخام وجولة لحقول الغاز الطبيعي، وان ما يميز حقول النفط العراقية اضافة الى ضخامة الاحتياطيات هو انخفاض كلفة انتاج البرميل الواحد حين تصل الى ما يقارب (١,٧) دولار للبرميل في حين وصل كلفة انتاج البرميل الواحد في بعض الدول الى ما يقارب (٢٠,١) دولار وسنحاول توضيح الحقول المشمولة بجولات التراخيص كالاتي:شملت الجولة الاولى ثلاث حقول نفطية هي (الزبير، غرب القرنة/ المرحلة الاولى، والرميلة) علما ان احتياطي هذه الحقول النفطية هي (٣٠,٢) مليار برميل اي ما يعادل (٢١,٥%) من الاحتياطي النفطي العراقي كما ان مدة عقود الخدمة هي (٢٠) عاما.

الجدول رقم (٣)

جدول الجولة الاولى للتراخيص في حزيران ٢٠٠٩

الحقول	الشركات النفطية	الاحتياطي (مليار / برميل)	الانتاج اليومي (مليون برميل)	اجرة الخدمة (دولار/ برميل)	مدة العقد (سنة)

حقل الزبير	اوكسيدنتال الامريكية/ ايني الايطالية/ كوكاز الكورية/ سينويك الصينية	٤,٠٥	-٠,١٩٧ ٠,٢٢٨	١,٩٢	٢٠
الرميلة	شركة النفط البريطانية BP / الشركة الحكومية الصينية CNPC	١٧,٩	٣-١,٢	٢	٢٠
غرب القرنة/ مرحلة اولى	شيل الهولندية،ركسون الامريكية	٨,٧	-٠,٣٨ ٢,٣	١,٩٠	٢٠

المصدر: وزارة النفط: دائرة العقود والتراخيص

اما جولة التراخيص الثانية فيوضحها الجدول رقم (٤) وكما في ادناه:

جدول (٤)

جدول الجولة الثانية في كانون الأول ٢٠٠٩

الحقول	الشركات النفطية	الاحتياطي(مليار/ برميل)	الانتاج اليومي (مليون/برميل)	اجرة الخدمة
غـــرب القرنـــة مرحلة/٢	Lukiol الروسية Statoi النرويجية	١٢,٩	١,٨٢	١,١٥
مجنون	شيل الهولندية PETRONAS الماليزية	١٢,٩	١,٨٠	١,٤٠
الحلفاية	Petro الصينية Petronas الماليزية Total الفرنسية	١٧,٠١	٠,٥٣	١,٤١
الغراف	PETRONAS الماليزية JAPEX اليابانية	٠,٩٢	٠,٢٣٥	١,٥٠

بدرة	GASPRON الروسية KOGAS الكورية TAPO التركية PETRONAS الماليزية	٠,١٥٩	٠,١٧٠	٥,٥
القيارة	ONANGOL الانغولية		٠,١٢٠	٥,٠١
نجمة	SONANGOL الانغولية		٠,١١٠	٦,٠١

وزارة النفط: دائرة العقود والتراخيص

من خلال الجدول اعلاه يتبين اتفاق وزارة النفط مع الشركة على تطوير واستثمار سبعة حقول نفطية من أصل عشرة حقول كانت مطروحة للاستثمار، وان الارباح العالية التي تحققها الشركات النفطية الاجنبية في إطار عقود والتراخيص هو ما يدفعها للحصول على هذه العقود.

المطلب الثاني امكانيات العراق النفطية وأثرها على الاقتصاد الوطني

يعد النفط الخام مصدرا استراتيجيا لتحقيق الفوائض المالية للدول المنتجة ومنها العراق، ففي إطار الثروة النفطية التي يمتلكها العراق فإنها تتوزع في (٨١) حقلا نفطيا، لم يطور منها سوى (٢٤) حقلا وباقي الحقول البالغ عددها (٥٧) حقلا لا تزال غير مطورة وهذه الحقول تتوزع على مختلف محافظات العراق كما يوضحها الجدول التالي (النداوي، ٢٠١٠، ص ٦٣-٦٤):

جدول (٥)

التوزيع الجغرافي لبعض الحقول النفطية

المحافظة	عدد الحقول
البصرة	١٥
ميسان	١١
نينوى	١٠
كركوك	٦
ديالى	٨
اربيل	٥
صلاح الدين	٥

واسط	٣
ذي قار	٢
كربلاء	٢
بغداد	١
النجف	١
المثنى	١
الانبار	١

وتقدر احتياطاتها النفطية المؤكدة بنحو (١١٥,٣) مليار برميل:

(BP Statistical Review of World Energy, 2011, p:20)

وان هذه الثروة الضخمة التي يمتلكها العراق تبرر الاهتمام بهذا القطاع وبخاصة بعد ما مر به من ظروف سياسية واقتصادية كان لها انعكاساتها الواضحة في شلل جميع قطاعاتها الاقتصاد الوطني وبخاصة بعد ٢٠٠٣ فإن المؤسسات والمنشآت الوحيدة التي لم تتعرض للدمار او السرقة هي وزارة النفط ومنشأتها النفطية وذلك في ظل الحماية التي وفرتها القوات الامريكية لهذا القطاع وبالتالي ففي ظل ما لحق بباقي قطاعات الاقتصاد العراقي من تدهور واهمال وتقادم منشآتها كما ستوضح لاحقا فقد كان القطاع النفطي هو القطاع الرائد في رفد موازنة الدولة بالإيرادات المالية بالعملات الاجنبية وبخاصة بعد الارتفاع غير المتوقع في اسعار النفط الخام، والجدول التالي (جدول ٦) يبين التطور الحاصل في النتاج وتصدير النفط الخام للفترة (١٩٩١-٢٠١٥).

جدول ٦

انتاج وصادرات النفط الخام في العراق للسنوات ١٩٩١-٢٠١٥

السنة	اجمالي الانتاج السنوي (مليون طن متري)	المعدل اليومي للانتاج (مليون برميل/ يوم)	المعدل اليومي للتصدير (مليون برميل/ يوم)
١٩٩١	٢٥,٨٦٢	٠,٥٢٤	٠,٠٣٩
١٩٩٢	٥١,٨٠٠	١,٠٥٢	٠,٠٦٠
١٩٩٣	٥٠,٠٧٤	١,٠٥	٠,٠٥٩
١٩٩٤	٥٠,٩٤٧	١,٠٣٣	٠,٠٦٠
١٩٩٥	٥٢,٣٨٢	١,٠٦٢	٠,٠٦٤

١٩٩٦	٥٦,٧٨٦	١,١٤٨	٠,٠٩٢
١٩٩٧	٧٣,٨٧٠	١,٤٩٨	٠,٧١٧
١٩٩٨	١٠٧,١٠٠	٢,١٦٩	١,٥٦٨
١٩٩٩	١٢٥,٧٠٠	٢,٥٤١	٢,٠٨٠
٢٠٠٠	١٢٩,٤٠٠	٢,٦٠١	٢,٠٥٧
٢٠٠١	١٢٨,٦٠٠	٢,٥٨٦	٢,٠١٦
٢٠٠٢	١٠٩,٥٠٠	٢,٢٢٧	١,٦٢١
٢٠٠٣	٧٦,٦	١,٥٣٦	١,٠١٠
٢٠٠٤	١٠٠,٤	١,٩٩٥	١,٥٣٥
٢٠٠٥	٩٣,٠	١,٨٥٣	١,٤٠٢
٢٠٠٦	٩٨,٦	١,٩٥٥	١,٥١٠
٢٠٠٧	١٠٢,٧٠	٢,٠٣٥	١,٦٤٣
٢٠٠٨	١١٥,٤٠	٢,٢٨١	١,٨٤٩
٢٠٠٩	١١٧,٥٠	٢,٣٣٦	١,٩٠٦
٢٠١٠	١١٨,٥٠	٢,٣٥٨	١,٨٩٠
٢٠١١	١٢٨,٨٠٠	٢,٦٥٣	٢,١٦٦
٢٠١٢	١٤٤,١٨٠	٢,٩٤٢	٢,٤٢٣
٢٠١٣	١٥٠,٥٦٠	٢,٩٨٠	٢,٣٩٠
٢٠١٤	١٥٣,٤١٩	٣,١١٠	٢,٥٢٠
٢٠١٥	١٧١,٧٤٣	٣,٤٨٢	٣,٠٠

من الجدول اعلاه نلاحظ ان حقبة التسعينات شهدت اضمحلال القطاع النفطي بما لا يتناسب مع امكانيات هذا القطاع بسبب حرب الخليج وما تلاها من حصار اقتصادي الى حين توقيع اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء كما ذكرنا سابقا مما ساهم في تحقيق عوائد نفطية وبلغ الفائض في الميزان التجاري (١٨٣,٢) مليون دولار الا ان هذه العوائد لم تستخدم في توفير متطلبات القطاع النفطي من الآلات ومكائن للحفر والتنقيب والاستخراج وتطوير منشآت القطاع النفطي ورفده بالتكنولوجية الحديثة بسبب العقوبات الاقتصادية.وبعد عام ٢٠٠٣ انتهى العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء ورفعت العقوبات الاقتصادية الا ان عمليات التخريب والدمار قد اصابت انابيب نقل النفط الأمر الذي ادى الى انخفاض تصدير النفط الخام بمقدار ٣٩,٩٢% كما كان عليه في ٢٠٠٢.شهدت

الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٨) موجه من ارتفاع الاسعار بشكل تصاعدي وغير مسبوق حين ارتفع ما يقارب (٢٨) دولار الى (٤٠) دولار عام ٢٠٠٤ واكثر من (٧٠) دولار عام ٢٠٠٦ ليستمر بالتزايد ليصل الى اعلى مستوياته في النصف الاول من عام ٢٠٠٨ بحدود (١٤٦)دولار، وبلغ مجموع العوائد المالية التي حققها العراق خلال هذه الفترة ما يقارب (٤٠٠) مليار دولار امريكي (البصري، ٢٠٠٩، ٢٩) ووصول الصادرات من النفط الخام الى (١,٨٤٩) مليون برميل يوميا، وهذه الفوائض المالية انما تحققت بفعل عوامل خارجية الا انها كان لها انعكاساتها الايجابية وبشكل واضح على الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام ومنها العراق.وقد شكلت الايرادات النفطية الاجمالي الصادرات ما بنسبة ٩٩,٦% (كاظم، ٢٠١٦، ص٤٤٠).وهذه النسبة مؤشر خطير على نسبة الانكشاف الاقتصادي الخارج من جهة، والاعتماد على ريعية النفط الخام في تمويل نفقات الدولة وتوفير الفوائض المالية من جهة اخرى.شهد الربع الاخير من عام ٢٠٠٨ هبوطا كبيرا في اسعار النفط الخام الى ما دون (٣٥) دولار للبرميل تزامنت مع الازمة المالية العالمية، الا ان هذا الانخفاض لم يؤثر على صادرات العراق النفطية وبخاصة بعد التحسين الذي شهده عام ٢٠٠٩ حين تراوحت الاسعار (٧٥-٨٥) دولار (النداوي، ٢٠١٠، ص ٤٧). وما اعقبها من تذبذب بين الارتفاع والانخفاض الا انه لم يصل الى المستوى الذي وصل اليه في عامة ٢٠٠٨ رغم ان صادرات النفط تراوحت بين (٢,١٠-٣) مليون برميل يوميا، وكما موضح في الجدول السابق مع تزايد الاهمية النسبية للقطاع النفطي فقد شهدت المدة (١٩٨٥- ٢٠١٠) تطور مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي من (٤٠,٧٥%) عام ١٩٨٥ لتصل الى ٥٩% عام ١٩٩٨ والى ٦٥% عام ٢٠٠٨ لتصل الى أكثر من ٧٥% عام ٢٠١٠. (مرزوك، ٢٠١٥، ص٣٨).الامر الذي انما يدل على ضعف باقي القطاعات الاقتصادية فضلا عن اعتماد الحكومة بشكل اساسي على عائدات القطاع النفطي ومساهمته في النفقات التشغيلية والاستثمارية للدولة.

المبحث الثالث

الاقتصاد العراقي (التحديات – افاق المستقبل)

ان الصعوبات التي واجهت السياسة الاقتصادية في تحقيق اهدافها افرزت مجموعة من التحديات والعقبات لكافة القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع النفطي وسنحاول في هذا المبحث توضيح أبرز التحديات والمعوقات، فضلا عن السبل الكفيلة بحماية الاقتصاد العراقي من تقلبات الاسعار وأثرها السلبي.

المطلب الاول تحديات الاقتصاد العراقي في ظل تذبذب اسعار النفط

كان التأثير الواضح لانخفاض العوائد النفطية بين هبوط صادرات العراق من النفط ابان حقبة الثمانينات والتسعينات والظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد كما ذكرنا سابقا على الاقتصاد العراقي إثر العلاقة الريعية بين العوائد النفطية والتنمية الاقتصادية. ففي ظل امكانيات العراق النفطية والايرادات الكبيرة التي تحققت كانت من الممكن ان تساهم في النهوض وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى وأبرزها القطاع الزراعي والقطاع الصناعي فضلا عن القطاع السياحي خاصة مع توافر الامكانات والمقومات اللازمة لضمان نجاح عملية التنمية الاقتصادية في ضل الثروات الطبيعية التي يمتلكها هذا البلد اضافة الى الثروة النفطية.ما سنحاول توضيحه في هذا الموضوع هو التحديات التي تواجه الحكومة في رسم وتنفيذ سياساتها الاقتصادية وخططها التنموية إثر تذبذب اسعار النفط الخام حيث نلاحظ:

١) سبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق في عقد التسعينات فأن الايرادات النفطية بلغت نسبة ضئيلة الى مجموع الايرادات المتحققة للدولة ففي عام (١٩٩٤) نجد ان الايرادات النفطية بلغت (٤٩٨٣) ميلون دينار الا ان بعد توقيع مذكرة التفاهم ازدادت الايرادات النفطية لتقفز في عام ١٩٩٦ الى (٥٨,٥٧) مليون دينار من مجموع الايرادات العامة البالغة (١٧٩٠٠٣) مليون دينار واستمر زحف الايرادات النفطية للارتفاع حتى وصل عام ٢٠٠٤ هي بداية ارتفاع اسعار النفط الى (٣٢٧١٥٤٠) مليون دينار من مجموع الايرادات العامة والبالغة (٣٢٩٨٢٩٠٩) من حجم الايرادات واستمرت نسبة المساهمة هذه بالتراوح في حدود (٩٠%-٩٨,٩%) بسبب الاعتماد الكبير على هذه العوائد في خطط التنمية وتمويل النفقات، حتى وصلت الى اعلى المستويات في الايرادات المتحققة عام (٢٠٠٨) اذ بلغت (٧٦٠٥٨١٩٢) مليون دينار من مجموع (٨٠١٩٢١٨٢) مليون دينار الا ان هذه النسبة شهدت انخفاض واضح عام ٢٠٠٩ بسبب الازمة المالية العالمية التي بدأت في الربع الاخير من عام ٢٠٠٨ واستمر تأثيرها لعام ٢٠٠٩ رغم تزايد الانتاج والصادرات لتعويض الانخفاض في الاسعار، وشهدت الاعوام اللاحقة زيادة الانتاج لتصل الايرادات النفطية عام ٢٠١٢ (١١٢٣١٦١٧٠) مليون دينار الى اجمالي الايرادات البالغة (١١٩٧٩١٧٢٢) مليون دينار وعام ٢٠١٤ كانت الايرادات النفطية ما يقارب (١١٥٠٨٥٤٢٦) من مجموع ايرادات قدر بـ (١١٩٨٨٦٥٧٢) مليون دينار (وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية) ومما سبق يتضح لنا ان المساهمة الاكبر في اجمالي الايرادات العامة المتحققة للدولة ما يزيد عن ٩٠% تأتي في المقام الاول من النفط الخام.

٢) لو تتبعنا موازنات العراق المالية بعد التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها عام (٢٠٠٣) وما رافق ذلك من ارتفاعات غير مسبوقة بأسعار النفط الخام بالاعتماد على سعر النفط برنت كمقياس لأسعار النفط. وتحقيق فوائض مالية انعكست بشكل صريح وواضح على الموازنات العامة حيث

كانت حجم الايرادات العامة لموازنة (٢٠٠٥) بحدود (٤٠٥٠٢٨٩٠) مليون دينار اما مجموع النفقات العامة لنفس العام ما يقارب (٢٦٣٧٥١٧٥) مليون دينار عراقي بفائض قدره (١٤١٢٧٧١٥) مليون دينار عراقي واستمر الفائض المتحقق في الميزانية العامة للدولة حتى وصل في عام (٢٠٠٨) الى (٢٠٨٤٨٨٠٧) مليون دينار عراقي في اطار الايرادات العامة التي كانت بحدود (٨٠٢٤٨٨٠٧) مليون دينار ونفقات عامة تبلغ مجموعها (٥٩٤٠٣٣٧٥) مليون دينار، وفي عام ٢٠١١ بلغ مجموع الايرادات العامة للدولة (١٠٨٨٠٧٣٩٢) مليون دينار ومجموع النفقات العامة (٧٨٧٥٧٦٦٦) مليون دينار بفائض قدره (٣٠٠٤٩٧٢٦) مليون دينار وهذه الفوائض لا تعود الى تحسن حاصل في مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية انما الى زيادة الطلب العالمي والاحتفاظ بالنفط الخام للتحوط من انخفاض اسعار الدولار امام اليورو لم تكن لها اثارها وفق خطط التنمية المعتمدة في معالجة الاختلالات الهيكلية العميقة للاقتصاد الوطني او معالجة العجز الحاصل في فترة التسعينات او حتى في معالجة مشكلة البطالة التي وصلت الى مستويات عالية قدرت بنسبة (١٥%) كان النسبة في فئة الشباب (٣٠%) ونسب الفساد (٣٥,٥%) وهي نسبة مرعبة فضلا عن ما نسبة _(٢٣%) من سكان العراق هم تحت خط الفقر (فارس، ٢٠١٦، ص٨٨).

٣) مساهمة القطاعات الاقتصادية: انعكست بوضوح من خلال تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات قوية اثرت على قطاعاته الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي فلو لاحظنا الفترة المحددة من (٢٠٠٩-٢٠١٥) من حيث مساهمة الانشطة لاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٧ لوجدنا (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء) ان مساهمة الزراعة والغابات في عام ٢٠٠٩ كان بمقدار (٤٨٩٨٧٧٣) مليون دينار نسبة الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي الذي قدر (١٢٤٧٠٢٨٤٨) والنفط الخام بمقدار (٦٧٧٥٢٧٧٣) لنفس العام لتستمر هذه الانشطة بالزيادة ولكن بنسب بسيطة جدا في الاعوام ٢٠١٠و ٢٠١١ ما عدا النفط الخام الذي ازداد بوتائر كبيرة وبخاصة بعد عودة التحسن في اسعار النفط الخام، حيث ان الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٢ كان بمقدار (١٦٢٥٨٧٥٣٣) مليون دينار عراقي ومقدار مساهمة الزراعة بمقدار (٦٠١٩٥٦١) والصناعة التحويلية (٢٩٣٠٧٧٦٦) وهي مساهمة ضعيفة جدا مقارنة بالإمكانيات التي تمتلكها الزراعة والصناعة وان النفط الخام ساهم بمقدار (٨٣٨٠٥٦٩٤) مليون دينار، كما ان العام ٢٠١٥ شهد انخفاضا في مساهمة الزراعة من مقدار (٧٠٦٠٤١٨,٩) مليون دينار عام ٢٠١٤ الى (٥١٤٨١٥١) مليون دينار، كذلك الحال بالنسبة للصناعة التحويلية انخفضت في (٢٠٣٦٣٧٦) مليون دينار لعام ٢٠١٤ الى (١٥٥٤٣٩٤) عام ٢٠١٥ في حين ان مساهمة النفط الخام ازدادت بزيادة الكميات المنتجة والمقدرة من (٩٠١٩٥٨٥٠) الى (١٠٧٧٩١٨٥) لنفس

الفترة و رغم هذه الزيادة في مساهمة النفط الخام الا ان ضعف باقي الانشطة ادى الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي لنفس الاعوام من (١٧٣٨٧٢٦٧٨) الى(١٦٩٦٣٠٨٧٦) فضلا عن انخفاض اسعار النفط الخام الذي لم يعد بمستوى الاسعار في الفترات السابقة.

يتضح مما سبق انخفاض مساهمة الانشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بإسهام النفط الذي احتل الصدارة لعقود طويلة وحتى عقود مستقبلية في ظل ضعف السياسات الاقتصادية وخطط التنمية في تحقيق التنوع والنهوض بالواقع الانتاجي بخاصة اذا ما علمنا ان الانتاج الزراعي لا يغطى سوى (١٥,٤) من احتياجات السوق المحلية. (فارس، ٢٠٠٦، ٨٦).

كذلك الحال بالنسبة للقطاع الصناعي الذي يعاني هو الاخر من التدهور والضعف والاهمال وعدم جدية اعادة اعمار والنهوض بواقع مشاريع هذا القطاع في ظل وجود (١٣٤) ألف مشروع متوقف ومدمر وغياب الدعم الحكومي الفاعل لهذه المشاريع، حيث كانت السلع المنتجة في هذا القطاع ترفد البطاقة التموينية بما نسبة (٦٤%) من اجمالي الاحتياجات ولكن بعد ٢٠٠٣ لم تتجاوز هذه المساهمة ٥% مما يؤشر مدى التدهور الذي اصاب هذا القطاع.

٤) يعد التذبذب في اسعار النفط الخام أبرز التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة وبخاصة تلك الدول التي تمثل العوائد النفطية فيها المصدر الرئيسي لإيراداتها العامة ذلك ان اي عوامل داخلية او خارجية تؤدي الى انخفاض الكميات المنتجة من النفط الخام ستكون لها اثار سلبية جدا قد تصل الى عجز الموازنة العامة في ظل انخفاض الايرادات العامة مقابل النفقات العامة المتزايدة.

٥) كما يلعب الفساد بكل اشكاله والذي برز بشكل واسع بعد ٢٠٠٣دورا هاما في احباط السياسات الاقتصادية وتنفيذ واعتماد خطط التنمية التي تؤكد تنمية القطاعات الاقتصادية كافة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد العراقي، الا ان اذرع الفساد اضافة الى عدم الاستقرار السياسي والامني والعمليات الارهابية وتخريب وسرقة النفط من الانابيب النفطية الذي قدر بما يساوي مليار دولار وفي تقرير لوزارة النفط قدرت ما يتم تهريبه من المشتقات النفطية المستوردة بـ (١١%-٢٠% من اجمالي الاستيرادات البالغة (٤,٢١) مليار دولار لعام ٢٠٠٥ وفي تقديرات للعام نفسه تشير احصائيا وزارة النفط ان الضرر الذي لحق بالمنشآت النفطية بسبب العمليات الارهابية قدر (٦,٢٥) مليون دينار والاضرار التي لحقت بالخطوط الداخلية بنحو (٣,٢٢) مليون دينار والاضرار التي اصابت خطوط التصدير (٢,٧١) مليون دولار. (صالح، ٢٠١٣، ٢٤٠).كما ان الفوائض النفطية التي تحققت والتي كما ذكرنا سابقا قدرت بـ (٤٠٠) مليار دولار ثم يلمس الاقتصاد العراقي من انفاقها اي تحسن فقد كان التركيز منصبا على الموازنة التشغيلية دون الاستثمارية كما ان ما مخصص من مبالغ للموازنة الاستثمارية فأنه في ظل الفساد المتفشي تم

سرقته من خلال مشاريع وهمية والتعاقد مع شركات استثمارية انما الهدف الرئيسي لها تحقيق مصالحها الشخصية ومنافع مالية ضخمة في ظل ضعف الدور الرقابي في محاسبة الفاسدين مما تسبب في ضياع المليارات التي كانت الاقتصاد بأمس الحاجة لها للنهوض بواقع قطاعاته المتردي.

٦) تعد جولات التراخيص التي قامت بها الحكومة العراقية خطوة مهمة في مجال استكشاف وتنقيب وتطوير الحقول النفطية فضلا عن الشفافية في خوض هذه الجولات فضلا عن مساهمة شركات النفط الوطنية مع الشركات الاجنبية في ادارة استثمار الحقول الا انها لا تخلو من تحديات ومؤشرات حول هذه الجولات ذلك انه لم يتم المصادقة عليها من قبل مجلس النواب انما فقط تحت الموافقة من قبل مجلس الوزراء وهذه مخالفة قانونية، فضلا عن عدم التكافؤ بين الخبرات الاجنبية والادارية للشركات المتعاقد معها ولقدرات الادارية والفنية المتواضعة للعاملين في شركة النفط الوطنية، كما ان خوض الاتفاق على جولات التراخيص في اطار عقود الخدمة لا يصلح ذلك انها في الغالب تعد عقود مشاركة من خلال النسب التي تحصل عليها الشركات الاجنبية مقارنة بالشركات الوطنية خاصة (٢٠-٢٥) سنة فترة عقد التراخيص هي اطول من فترة عقود الخدمة التي تكون اقل من (٢٠) سنة (اللعيبي، ٢٠١٢، ص ٣٩-٤٠) وهذا الامر يجعل شركات النفط الاجنبية هي المتحكمة بثروة النفط العراقي وبالتالي مقدرات العراق المالية هي المتحكم بها لأن اكثر من ٩٠% من واردات العراق هي من انتاج وتصدير النفط الى الاسواق العالمية.

المطلب الثاني السبل الكفيلة بحماية الاقتصاد العراقي من انخفاض اسعار النفط عالميا

١- انشاء مشاريع استثمارية بهدف توجيه العوائد والاحتياطات المالية من ايرادات تصدير النفط الى الاستثمار وبالتالي فإن عوائد هذه الاستثمارات توجه نحو تدعيم الموازنة العامة وحماية الاقتصاد الوطني من تقلبات وتذبذب اسعار النفط في الاسواق العالمية وتبعاتها السلبية على واقع الاقتصاد العراقي.

٢- اعتماد اساليب تكنولوجية حديثة في المنشآت النفطية التي تعاني من تقادم وتآكل واندثار مكائنها ومعداتها في مواقع التنقيب والاستخراج، فضلا عن الضرر الذي لحق بعدد كبير منها في ظل الظروف والحروب التي مر بها العراق فضلا عن عمليات التخريب الارهابية كما ذكرنا سابقا ذلك ان هذه المشاريع تحتاج الى استثمارات ضخمة للنهوض بها وتطويرها وفي هذا المجال يمكن اللجوء الى عقود الاسترجاع التي من خلالها يتم التعاقد من شركة اجنبية لتطوير المشروع وبعد استرجاعها اموالها المستثمرة مع عائد معين متفق عليه يعود المشروع لشركة النفط الوطنية دون اي خسارة مادية من قبل الحكومة ذلك ان الدولة له تدفع نفط وليس نقود (حمدية، ٢٠١٤، ٢١٢).

٣- لا يوجد اختلاف على ريعية الاقتصاد العراقي وكون النفط مصدر الايرادات الاساسي لكن نقطة الضعف بالنسبة للاقتصاد العراقي هي ليست الاحتياطيات والثروة النفطية التي يملكها، انما هي

قدرة الحكومة من خلال سياساتها الكلية على النهوض بكافة القطاعات و المجالات الاقتصادية وفق اليات عمل جادة ومحددة بدقة وفق احتياجات وامكانات وفرص النجاح والتطور لكل قطاع كالقطاع الزراعي والسياحي والصناعي وقطاع الخدمات، خاصة ان مورد النفط ناضب بالتالي فإن نجاح السياسات الكلية والخطط التنموية المعتمدة يكمن في قدرتها على معالجة الاختلالات الهيكلية وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى عدا النفط في الناتج المحلي الاجمالي.

٤- في اطار عقود التراخيص التي وقعها العراق فإنه من المتوقع زيادة الانتاج بحدود (١٠,٨-١١,٣) مليون برميل يوميا بعد (١٠) سنوات من توقيع العقود، وان قدرة العراق من خلال شركة النفط الوطني والشركات النفطية الاجنبية على الوصول الى هذا المستوى من الانتاج والقدرة على تصديره يتطلب توافر شبكات جديدة من الانابيب النفطية قادرة على استيعاب الزيادة المتحققة في قدرة العراق التصدير خاصة ان الطاقة التصديرية لميناء البصرة هو ٢ مليون برميل/ يوميا وميناء خور العمية طاقته القصوى (٢) مليون برميل يوميا (زيادة، ٢٠١٣ ، ص١١١)، ذلك ان ما مر به العراق اثر على سلامة الانابيب النفطية المعدة للتصدير فضلا عن عمليات التخريب والسرقة من خلال السوق السوداء للنفط الخام وتآكل خطوط الانابيب الحالية وتضررها مما يستوجب توفير شبكة انابيب تصديرية تمتد الى دول الجوار قادرة على مواكبة الطاقة الانتاجية والتصديرية المتزايدة.

٥- ان وضع افضل اليات والسبل للنهوض بواقع القطاعات الاقتصادية وفق الخطط التنموية الموضوعة مسبقا وفق دراسات وتحليلات للواقع والامكانات وفرص النجاح لا يمكن ان يتم في ظل انتشار الفساد في كافة مرافق الدولة من رشوة ومحسوبية والابتعاد عن المعايير الكفاءة والخبرة والمؤهلات في اختيار القيادات الادارية لمؤسسات الدولة يعمق من حالة الضعف والتي يعاني منها الاقتصاد وبالتالي فإن اهم اولويات السياسية الكلية هو محاربة هذه الظاهرة وفق تشريعات وقوانين رادعة للحد منها والقضاء عليها في اطار تهيئة البيئة الاقتصادية وخلق عوامل النجاح.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١- عانى الاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع النفطي بشكل خاص من عوامل داخلية واخرى خارجية وانعكست على امكانياته المالية وعلى قدرته في انجاز المشاريع الانتاجية وفق الخطط التنموية لكل قطاع.

٢- ضياع أكثر من (٤٠٠) مليار دولار فوائض نفطية في ظل فساد اداري ومالي ادى الى هدر هذه الاموال دون توظيفها في مشاريع استثمارية تسهم في بناء قاعدة انتاجية حقيقية.

٣- اعتماد العراق على اساليب جديدة في استثمار الثروة النفطية في ظل قطاع نفطي من تقادم البنى التحتية من خلال الاعلان عن جولات التراخيص وبمشاركة أكبر عدد من الشركات النفطية في إطار سعي الحكومة الى تطوير الحقول النفطية القائمة وتأهيل الحقول المكتشفة غير المطورة والاستفادة من التقنيات الحديثة وتشغيل الايدي العاملة الوطنية لإكسابها الخبرة والمهارة في ادارة هذه المشاريع بعد انتهاء عقود التراخيص وسيطرة شركة النفط الوطنية على كافة مشاريع القطاع النفطي.

٤- انعكاس الوضع الامني المتردي على القطاع الصناعي من حيث الاضرار والدمار الذي لحق بمشاريعه النفطية واثرت على الامدادات النفطية وتذبذبها في الوصول الى الاسواق العالمية.

٥- ان الارتفاع في اسعار النفط في الاسواق العالمية منذ عام (٢٠٠٥) دفع العراق الى زيادة انتاجه وقدراته التصديرية بهدف تحقيق العوائد المالية التي ستسهم في عملية اعادة الاعمار وبناء الاقتصاد العراقي.

٦- الشركات الاجنبية ومن خلال عقود التراخيص حصلت على امتيازات كبيرة منها انخفاض تكاليف استخراج البرميل الواحد حيث تصل الى ما يقارب الدولار وهي كلفة منخفضة جدا مقارنة مع كلف الاستخراج لدول اخرى فضلا عن وجود النفط في اماكن قريبة من سطح الارض وعلى اليابسة وليس في اماكن صخرية كما ان هذه العقود لا تخضع للقوانين العراقية وهذا مأخذ على وزارة النفط.

٧- تماسك منظمة اوبك والتزام الدول الاعضاء بالحصص المقررة مما ساعد في المحافظة على اسعار النفط في الاسواق وايقاف الهبوط المستمر للأسعار.

٨- ان الاحتياطات النفطية التي يمتلكها العراق والتي قدرت برابع أكبر احتياطي مؤكد في العالم ساهم على تشجيع العراق في الاستفادة من الامكانات المتاحة.

٩- ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي مما يعكس عمق الاختلالات الهيكلية والضعف الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي واعتماده على السلع الصناعية والمنتجات الزراعية لتلبية الحاجة المحلية.

التوصيات:

١) لا بد ان يكون لوزارة النفط دور فاعل في متابعة مراحل عمل الشركات الاجنبية في تطوير الحقول النفطية في سبيل تذليل العقبات التي تواجه في مرحلة الاستكشاف والتطوير والانتاج والتصدير.

٢) لا بد للعراق من اعتماد استراتيجية وطنية فاعلة بسياسات اقتصادية وبرامج تنموية قادرة على تسخير الموارد الاقتصادية في كافة المجالات للنهوض بالواقع الاقتصادي المتردي.

٣) تأسيس مجلس او هيئة وطنية من الكوادر الادارية والفنية تتمتع بالكفاءة والخبرة لرسم ملامح سياسة نفطية وطنية قادرة على ادارة موارد هذا القطاع بإمكانياته واحتياطاته مما يحقق التطور والنمو للقطاع النفطي ونجاحه بعد انتهاء عقود التراخيص وتسلم وزارة النفط ادارة هذا القطاع.

٤) العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والامني بما يسهم في خلق مناخ وبيئة مناسبة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية لأهدافها المرسومة.

٥) العمل على تنمية الصناعة النفطية وأيلاها الاهمية القصوى بدلا من الاعتماد فقط على تصدير النفط الخام الى الخارج لتلبية الطلب العالمي.

قائمة المصادر

المصادر العربية

١) خضير، أ.د. ايمان عبد وحسين حسب الله علوان، قياس وتحليل العلاقة بين اسعار النفط وسعر صرف الدولار في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٠/ العدد ٧٩، ٢٠١٤.

٢) السباهي، مضر منعم، دليل صناعة النفط واثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للإصلاح، ٢٠١٢.

٣) الصرن، رعد حسن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة (مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي)، سلسلة الرضا للمعلومات، الجزء الثاني، ٢٠٠١.

٤) تقرير دائرة الاقتصاد والبحوث في جدوى للاستثمار، www.jadwa.com

٥) مخلفي، د. امينة، مدخل الى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزء الاول، ٢٠١٤.

٦) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٤، الامارات، ابو ظبي، ٢٠١٤.

٧) الزيتوني، طاهر، الافاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الاعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، الاوابك ، المجلد (٣٧)، العدد(١٣٩)، ٢٠٠١.

٨) المشهداني، م. بان علي حسين، دور السياسة الانتاجية والسعرية للنفط الخام في العراق والمملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثانية عشر، المجلد ١٤، العدد (٣٨)، ٢٠١٦.

٩) مرزوك، أ.م.د. عاطف لافي ومصطفى رفيق عبد الرزاق، الفوائض والسياسة النفطية في الامارات العربية المتحدة، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الحادية عشر، المجلد (١٠) العدد (٣٣)، ٢٠١٥.

١٠) صالح، أ.د. ربيع خلف وايهاب عباس محمد، القطاع النفطي في العراق (الواقع والافاق) دراسة تحليلية اقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٩، العدد ٧٤ ، ٢٠١٣

١١) خنجر، م.د. محمد محسن، اساليب الاستثمار النفطي في العراق، مجلة دنانير، العدد الثامن. Vol.1، ٢٠١٦

١٢) فرانسن، هيومان، مستقبل النفط العراقي في سوق الطاقة العالمية! الخيارات الاستراتيجية بعد الحرب، نفط الخليج بعد الحرب على العراق (استراتيجية وسياسات)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، ابوظبي، ٢٠٠٦.

١٣) الجلبي، د. عصام، قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية، دراسة مقدمة الى ندوة مستقبل العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

١٤) جمهورية العراق، وزارة النفط، دائرة العقود والتراخيص.

١٥) النداوي، خضير عباس، السياسة النفطية في العراق بعد ٢٠٠٣ بين المحددات السياسية والابعاد الاقتصادية، مجلة اراء حول الخليج، العدد ٦٨، دبي، ٢٠١٠.

١٦) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

١٧) البصري،كمال دراسة عن النفط العراقي والازمة الاقتصادية القادمة، عرض وتحليل دراسة(Wood Mavckenzıe).

www.internationalinfo.net,htimg,8July,2009.

١٨) كاظم، م.م. احمد صالح حسن، تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٩٤، المجلد ٢٢ ، ٢٠١٦

١٩) جمهورية العراق، وزارة المالية، بيانات الدائرة الاقتصادية.

٢٠) فارس، م.م. ناجي ساري، التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في العراق وسبل معالجتها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثالثة عشر، المجلد الاول، العدد (٣٧)، ٢٠١٦.

٢١) اللعيبي، م.د. حسين علي هاشم، نحو تطوير الصناعة النفطية العراقية بمشاركة القطاع الخاص، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٣٠، المجلد الثامن، نيسان، ٢٠١٢.

٢٢) مسلم، م.د. حمدية شاكر، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصناعة النفطة العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٨، العدد ٦٩ ، ٢٠١٤.

٢٣) زيادة، م. د. رحيم حسوني، الصناعة النفطية في العراق بين الاستثمار المحلي وجولات التراخيص، مجلة دنانير، العدد الثالث، Vol.1، ٢٠١٣